الأمم المتحدة
S/PV.4133



مجلس الأمن

مؤقت

السنة الخامسة والخمسون

الجلسة **٤١٣٣**

الخميس، ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٠، الساعة ١١/٤٥

نيويورك

الرئيس: السيد فاولر .... (كندا)

الأعضاء:

الاتحاد الروسي	السيد غرانوفسكي
الأرجنتين	السيد كابالي
أوكرانيا	السيد يول شينكو كروكمال
بنغلاديش	السيد أحمد
تونس	السيد الجيراندي
جامايكا	الآنسة وارد
الصين	السيد تشن شو
فرنسا	السيد دوتريو
مالي	السيد وان
ماليزيا	السيد كمال
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد إيلدن
ناميبيا	السيدة أوشيبالا – موسامي
هولندا	السيد فان والصم
الولايات المتحدة الأمريكية	السيد هولبروك

جدول الأعمال

الحالة في تيمور الشرقية

00-40425

0040655 (A)
00406555

افتتحت الجلسة الساعة ١١/٤٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في تيمور الشرقية

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، ونظرا لعدم وجود اعتراض، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بمقتضى المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد الهادي العنابي، مساعد الأمين العام لعمليات حفظ السلام.

ولعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو السيد العنابي إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. يجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

في هذا الاجتماع، سيستمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية يقدمها السيد الهادي العنابي مساعد الأمين العام لعمليات حفظ السلام. وأعطي الكلمة للسيد العنابي.

السيد العنابي (تكلم بالإنكليزية): منذ قدمنا إحاطتنا الإعلامية الأخيرة، يوم ٢١ آذار/مارس، بشأن أنشطة إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية حدث تقدم ثابت في عدد من المجالات، يسرني أن أبلغ عنها.

لقد ظل الوضع الأمني الشامل في تيمور الشرقية مستقرا نسبيا، والوضع على الحدود مع تيمور الغربية تحسن منذ قدمنا إحاطتنا الإعلامية الأخيرة إلى المجلس. وكما يذكر أعضاء المجلس، شهد شهر آذار/مارس زيادة في الغارات التي يشنها أعضاء الميليشيا المؤيدون للحكم الذاتي من تيمور الغربية. وفي الأسبوع الأخير من آذار/مارس، زار الممثل الخاص للأمين العام، السيد سيرجيو فييرا دي ميللو جاكارتا وأثار هذه المسائل مع مسؤولين إندونيسيين كبار، من بينهم الرئيس واحد. ومنذ ذلك الوقت، نقص نشاط الميليشيا وتحسن التعاون بين العنصر العسكري لإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية والقوات المسلحة الإندونيسية بشكل ملحوظ. وفي ١١ نيسان/أبريل وقع مذكرة تفاهم للتنسيق التكتيكي في منطقة الحدود الجنرال دي لوس سانتوس، قائد قوة إدارة الأمم المتحدة والجنرال سياهناكري، قائد القوات المسلحة الإندونيسية في تيمور الغربية. والمذكرة تتفق مع خطوط اتفاق ١٢ كانون الثاني/يناير المبرم بين القوات المسلحة الإندونيسية والإدارة. وقد عمل بتلك الترتيبات حتى الآن بنجاح، على سبيل المثال، عند التعامل مع حالات عبور طارئ غير متعمد للحدود من جانب أفراد عسكريين، ومن بينها حالتان ضلت فيهما طائرتان عموديتان تابعتان للأمم المتحدة الطريق إلى المجال الجوي الإندونيسي.

وفيما يتعلق بحالة اللاجئين، فقد عاد في الشهر الماضي حوالي ٠٠٠ ٧ لاجئ إلى تيمور الشرقية. وهؤلاء يجعلون العدد الإجمالي للعائدين أكثر بقليل من ٠٠٠ ١٦٠ لاجئ. ويذكر مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين إن إمكانية الوصول إلى المخيمات قد تحسنت تحسنا ملموسا، وأن حكومة إندونيسيا اتسمت حتى الآن بالمرونة في استمرارها بتقديم المعونة إلى مخيمات اللاجئين في تيمور الغربية. ويذكر أعضاء المجلس أن إندونيسيا كانت قد أعلنت في الشهر الماضي أنها تنوي وقف دعمها للمخيمات في نهاية شهر آذار/مارس نظرا للقيود الاقتصادية ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين طلب من جانبه مهلة لالتقاط الأنفاس، إذا جاز التعبير، لمدة ثلاثة أشهر لإتاحة

المجال أمام اللاجئين كي يختاروا بحرية فيما إذا كانوا يريدون العودة أو البقاء في إندونيسيا.

ووفقا لدراسة أجرتها السلطات الإندونيسية، فإن حوالي ٠٠٠ ١٢٦ لاجئ لا يزالون في تيمور الغربية. وهذا الرقم يعد مرتفعا بعض الشيء في نظر مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين وسلطة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية. وستتوافر معلومات أكثر دقة عندما ينهي مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين عملية تسجيل اللاجئين، وتجري هذه العملية حاليا بالتعاون مع السلطات الإندونيسية. ويتوقع الانتهاء من عملية التسجيل هذه في منتصف شهر أيار/مايو. ويذكر مكتب مفوض الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن القوات المسلحة الإندونيسية توجهت يوم أمس إلى مخيم في كوبانغ وبدأت بفصل أولئك اللاجئين الذين خدموا سابقا في القوات المسلحة الإندونيسية عن المدنيين في المخيم. وهناك ٠٠٠ ١٥ لاجئ تقريبا يندرجون في هذه الفئة.

وينظر إلى العديد من اللاجئين الذين ما زالوا في تيمور الغربية على أنهم يتعاطفون مع القضية المؤيدة للاستقلال الذاتي، وسلطة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية لا تزال تعمل مع الزعماء المحليين في تيمور الشرقية لإعداد السكان من أجل عودة اللاجئين وضمان استقبالهم استقبالا سلميا لدى عودتهم. وفي تطور إيجابي، فإن رئيس منظمة جامعة لمجموعات سابقة مؤيدة للاستقلال الذاتي اجتمع لأول مرة مع السيد فييرا دي ميللو أثناء زيارته إلى جاكرتا بتاريخ ٣٠ آذار/مارس. ومكتب سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية ظل على اتصال مع مجموعة واسعة من المؤيدين السابقين للاستقلال الذاتي وييسر الاتصالات بين الأفراد على جانبي الحدود.

وفيما يتعلق بالأحوال الاقتصادية والاجتماعية في تيمور الشرقية، فإنها ما زالت تمثل شاغلا رئيسيا وستظل كذلك نظرا للتدمير التام تقريبا للهياكل المدنية والموارد الاقتصادية المحدودة في تيمور الشرقية، بما في ذلك النقص الخطير في العمال المهرة. وانه لمن المفهوم أن يتطلع السكان إلى الأمم المتحدة لحل صعوباتهم وقد دلّلوا على شيء من قلة الصبر وخيبة الأمل في أوقات أخرى تجاه ما يبدو من انعدام قدرة سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية على تلبية توقعاتهم بوتيرة أسرع.

والتطلعات المحلية في هذا الصدد تميل إلى التركيز على توظيف سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية لموظفين في قطاع الخدمات العامة. وأن توسعا كبيرا في عملية التوظيف هذه قد يوفر إغاثة محدودة ومؤقتة، إلا أنها تولد في تيمور الشرقية قطاعا عاما لن يقدر البلد الصغير على إدامته. وقامت سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية بزيادة جهودها لكي توضح للجمهور موقفها من هذه المسألة، التي يدعمها دعما كاملا المجلس الاستشاري الوطني. وفي هذا السياق، عُقد اجتماع عام في ديلي قبل يومين حضره ممثلو المجلس الوطني للمقاومة التيمورية، والكنيسة، ومنظمات الشباب. وتكلم مطولا السيد زانانا غوسماو، رئيس المجلس الوطني للمقاومة التيمورية عن ضرورة إبقاء الخدمة المدنية في تيمور الشرقية قليلة العدد في المستقبل، وحث سكان تيمور الشرقية على تنظيم أنفسهم بغية الاستفادة من المساعدة التي يجري تقديمها من أجل النهوض بالمشاريع الخاصة في الجزيرة.

وحتى الآن استطاعت سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية من تسجيل ٢٠٠ ١ مؤسسة تجارية خاصة، ويجري الاضطلاع بعدد من المبادرات التي تستهدف استعادة أنشطة التجارة والأعمال التجارية وتعزيز مناخ تجاري مؤات. وتحقيقا لهذا الغرض، فإن سلطة الأمم المتحدة

الانتقالية في تيمور الشرقية تضطلع بعملية إنشاء وحدة للنهوض بالاستثمار، ستكون بمثابة مركز تنسيق للمستثمرين المحتملين في تيمور الشرقية. وبغية تشجيع المشروعات التجارية في تيمور الشرقية، وقعت سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية مع البنك الدولي وبنكوناسيونال الترامارينو، والبنك البرتغالي على اتفاق قروض لمشروعات تجارية صغيرة ومتوسطة الأجل ينص على صرف ما بين ٥٠٠ و ٥٠ ٠٠٠ دولار في شكل قروض للملتزمي المشروعات التجارية من تيمور الشرقية.

وتضطلع سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية بعملية إنشاء مكاتب محلية لخدمات التوظيف في ديلي وبوكاو لتوفير المساعدة للذين يبحثون عن فرص عمل.

وفي الشهر الماضي رفعنا تقريرا عن خطط المشروعات ذات الأثر السريع التي تعدها سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية لإصلاح الهياكل الأساسية المحلية، وهي توفر الآن فرص عمل لحوالي ٢ ٧٥٠ شخصا من سكان تيمور الشرقية. وبتاريخ ١٣ نيسان/أبريل، أطلق البنك الدولي وبنك التنمية الآسيوي مشروعا لتمكين المجتمع المحلي كناقد ذكرناه هناك في الإحاطة الإعلامية الأخيرة. والممثلون الذين سيقدرون أولويات هذا العمل قد انتخبوا في ٥ مقطاعات من المقاطعات الـ١٣، وتم تقديم أول دفعة نقدية مقدراها ٣ ٠٠٠ دولار لكل مجلس من المجالس القروية في تلك المقاطعات. وسيُدفع في النهاية مبلغ ٢٠ ٠٠٠ دولار تقريبا في المتوسط لكل قرية، على أساس مقترحات المشروعات المحلية. ويجري أيضا بذل الجهود الثنائية، بما في ذلك برنامج العمل الانتقالي الذي تموله الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، وهو يستهدف توليد ١٥ ٠٠٠ فرصة عمل لفترة ستة أسابيع. ورهنا بالنتائج التي يسفر عنها هذا البرنامج، يتوخى وضع برامج مماثلة للمتابعة.

وفيما يتعلق بإعادة الإعمار، فقد خصص البنك الدولي/والصندوق الاستئماني لبنك التنمية الآسيوي مبلغ ٣٠ مليون دولار لعمليات ضرورية تتمثل في إعادة إعمار الطرق والموانئ ومرافق الطاقة. وخلال الأسابيع الثلاثة القادمة، سيتم دفع ٤ ملايين دولار من الصندوق الاستئماني لسلطة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية للنفقات الرأسمالية، مثل إعادة تعمير المباني الحكومية. وبدأت عملية العطاءات بشأن ٢١ مشروعا من مشروعات إعادة التعمير ذات الأولوية. وسيتراوح المبلغ الإجمالي ما بين ٧ و ٨ ملايين دولار. واتفقت سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية مع مكتب الأمم المتحدة لخدمة المشاريع للاضطلاع بمهام المشتريات للإدارة التيمورية الشرقية من أجل تنفيذ هذه المشروعات.

ولقد واصل المجلس الاستشاري الوطني اجتماعاته وعقد عددا من الجلسات غير الرسمية المتعلقة بالميزانية في تيمور الشرقية. ويجري الإعداد لوضع أول مشروع مدونة إجراءات جنائية معاصرة لتيمور الشرقية وسيقدم عما قريب إلى المجلس الاستشاري الوطني، وثمة بنود أخرى قيد النظر حاليا تتضمن تسجيل المركبات، وإنشاء نظام للبث الإذاعي، ووضع قانون يتعلق بالمنظمات غير الحكومية وإنشاء مكاتب تمثيلية للحكومات الأجنبية. وفي جهد لتعزيز الشفافية وتوسيع نطاق فهم الطريقة التي يعمل بها المجلس الاستشاري الوطني، فإن المجموعات التيمورية الشرقية تُدعى الآن إلى حضور مداولاته.

وعندما ننتقل إلى الإدارة العامة، نجد أن تعيين الموظفين المدنيين يسير قدما. وقد اعتمدت لجنة الخدمة العامة، منذ توليها السلطة في ٢٥ آذار/مارس، عددا من القرارات بشأن ظروف الخدمة، وساعات العمل، والإجازة السنوية، والعطلات العامة، وإجازة الأمومة والمرض. وقد ارتفع عدد الموظفين العامين الذين يتلقون رواتب من إدارة

الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية لحين وضع جدول للمرتبات من ٥٠٠ ٢ إلى ٢٢١ ٤ منذ الشهر الماضي. وتُدفع رواتب نحو ٠٠٠ ٧ مدرس من مدرسي المدارس من قِبل الإدارة الانتقالية وصندوق الأمم المتحدة للطفولة. وقد بلغ عدد الطلبة الذين يتعلمون في المدارس الآن ٠٠٠ ١٤٠ طالب، أي حوالي ٨٥ في المائة من عدد الطلاب الذين كانوا مقيدين في مدارس تيمور الشرقية قبل الاقتراع في آب/أغسطس الماضي.

ولتوفير قدر أكبر من التمثيل لأهالي تيمور الشرقية في الإدارة، سيتم توظيف أفراد مؤهلين وذوي خبرة بقدر مناسب عن طريق لجنة الخدمة العامة وتعيينهم نوابا للمدراء يعملون عن كثب مدراء النواحي للإدارة الانتقالية. وتشمل الخطوات الأخرى تشكيل مجالس استشارية مؤقتة للنواحي لتزويد أهالي تيمور الشرقية بالمشورة المتعلقة بالسياسات على مستوى الناحية.

وفي ٦ نيسان/أبريل عُين ثمانية قضاة إضافيين وأربعة من المدعين العامين في الهيئة القضائية لتيمور الشرقية. ويوجد الآن ١٦ من القضاة وثمانية من المدعيين العامين، بما في ذلك التعيينات في محاكم المقاطعات في أوكوسي وباوكو. كما تم توظيف ثمانية محامين عامين أيضا.

وفي ٧ نيسان/أبريل وضعت حكومة إندونيسيا والإدارة الانتقالية مذكرة تفاهم بشأن التعاون في الأمور القانونية والتشريعية، والمتعلقة بحقوق الإنسان. وتنهض هذه المذكرة، التي تمثل تطورا هاما وإيجابيا، بأعباء المساعدات المتبادلة بين الإدارة الانتقالية وحكومة إندونيسيا، ولا سيما بشأن الوصول إلى الأدلة والشهود، لتسهيل محاكمات الجرائم. وقد أرسلت المفوضة السامية لحقوق الإنسان بعثة إلى إندونيسيا لوضع مشروع دعم لمحاكمة انتهاكات حقوق الإنسان ولا سيما الانتهاكات المرتكبة في تيمور الشرقية في العام الماضي.

وأود أن أقول كلمة عن القوة الحالية للبعثة. يوجد الآن ٦٢٦ موظفا دوليا في الإدارة الانتقالية و ٤٠٠ ١ من الموظفين المحليين؛ و ٢٢٨ من متطوعي الأمم المتحدة وما يربو على ١٠٠ ١ من أفراد الشرطة المدنية من بين العدد المأذون به وهو ٦٤٠ ١ فردا، وكذلك أكثر من ٠٠٠ ٨ من الجنود و ١٩٨ من المراقبين العسكريين. وتقوم الإدارة الانتقالية حاليا باستعراض إمكانية تخفيض قوة العنصر العسكري ابتداء من هذا الصيف. وسوف يبلغ مجلس الأمن بالطبع بنتيجة هذا الاستعراض في الوقت المناسب.

وفي الختام أود أن أقول كلمات قليلة عن قضية العلامات التي توجد حاجة إلى تحقيقها على طريق الاستقلال. وقد دأبت الإدارة الانتقالية على التشاور مع أهالي تيمور الشرقية بشأن هذه القضية. وتشمل الأهداف الرئيسية التي تم تحديدها وضع دستور، وانتخاب هيئة تشريعية وحكومة، ووضع أسس لنظام قانوني وتأسيس إدارة عاملة، بما في ذلك إنشاء نظام قضائي وسياسة، إلى جانب مؤسسات مالية سليمة. وينبغي، بالإضافة إلى ذلك، إقامة العلاقات مع الجيران في تيمور الشرقية على أساس سليم عندما يصبح الإقليم مستقلا.

وقد برزت في المقدمة أخيرا قضية هامة أخرى تتعلق بالأمن. إذ يُذكر أن المجلس الوطني للمقاومة التيمورية تصور أصلا أنه لن تكون لتيمور الشرقية قوات مسلحة، ما عدا موظفي الأمن المرتبطين بالشرطة. ولقد تغير هذا الوضع وينظر المجلس الوطني للمقاومة التيمورية الآن في إنشاء دفاع وطني أو قوة أمنية ويدعو إلى ذلك، ويشمل هذا عناصر بحرية وجوية صغيرة تقوم على أعضاء الفالنتيل الذي يقون في الوقت الحاضر محصورين في إيليو. وقد كتب السيد زانانا

جوسماو إلى الأمين العام بشأن هذه المسألة. ومن الواضح أن هذه قضية معقدة وحساسة جدا. وتدرس الإدارة الانتقالية حاليا هذا بحرص بالتشاور مع المجلس الوطني للمقاومة التيمورية والمعنيين الآخرين. وسوف تعود إليه في الوقت المناسب.

وكانت المشاورات مع المجلس الاستشاري الوطني تركز على التتابع الذي يتعين أن تواجه به هذه المسائل وإلى أي مدى ينبغي حسمها قبل الاستقلال. ومن المفهوم أن هناك جدلا كبيرا بين التيموريين الشرقيين بشأن هذه القضية، وأنها ستكون بندا هاما على جدول أعمال مؤتمر المجلس الوطني للمقاومة التيمورية، المقرر عقده في آب/أغسطس.

السيد هولبروك (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الأمين العام المساعد عنابي على تقريره الثاني القيم والشامل في الشهر الماضي بشأن هذه القضية ونحن ممتنون جدا له ولكم، يا سيدي الرئيس، لجهودكم وقيادتكم يا سيدي في دعوة هذه الجلسة اليوم.

وقبل أن أعلق على تيمور الشرقية أود، بعد إذنكم يا سيدي، إبلاغ المجلس بحوار شاركت فيه منذ ٣٠ دقيقة مع الرئيس شيلوبا بشأن بعثة مجلس الأمن إلى أفريقيا التي طلبتم مني رئاستها.

وأود أن أبلغكم وزملاءكم، بما فيهم أولئك الموجودين هنا، والمقرر اشتراكهم في البعثة بأن الرئيس شيلوبا أكد من جديد درجة عالية من الحماس لهذه الرحلة. وطلب مني إبلاغكم بأنه يعتبرها معلما على الطريق، وحدث هام، وقال إن اللجنة العسكرية المشتركة سوف تستقبل بعثة مجلس الأمن في لوساكا؛ وأنه ينبغي إحداث بعض التعديلات الطفيفة في السوقيات وتوقيت الجزء الداخلي من الرحلة، ولكن بدون تغيير في وقت الوصول في كينشاسا، وأنه قد تكون هناك - وأعتقد حقا أنه ستكون هناك - حاجة لقيامنا بزيارة عواصم أخرى غير كينشاسا ولوساكا.

ونحن الآن على صلة بالأمانة العامة للأمم المتحدة لترتيب السوقيات. وستوفر الأمانة العامة للأمم المتحدة طائرة وسوف أتشاور مع كل عضو في البعثة بشأن التفاصيل. ولا ينبغي أن يؤدي هذا إلى تمديد زمن الرحلة، وإنما يغير بعضا من التفاصيل الداخلية. وسوف أحيط المجلس علما على الدوام. وقد طلب مني الرئيس شيلوبا أن أعرب لكم، يا سيادة الرئيس، عن تقديره لدوركم القيادي في تنفيذ هذا المشروع.

وفيما يتعلق بتيمور الشرقية، أود أن أذكر مرة أخرى أن حكومتي ما تزال تشعر بقلق بالغ إزاء تقارير السيد عنابي الأمين العام المساعد عن العلاقة بين عناصر العسكرية الإندونيسية والميليشيات العاملة في مخيمات اللاجئين في تيمور الغربية. ونرحب بالأخبار التي تفيد بأن الحدود أصبحت الآن أكثر أمانا عما كانت عليه عندما أعد السيد عنابي تقريره عنها وقدمه إلينا منذ شهر مضى ونعترف بخاصة بالتزامات الرئيس وحيد المتكررة بحل هذه المشكلة. وتؤيد حكومتي الرئيس وحيد بقوة في هذا الجهد.

وحتى مع التسليم بإحراز قدر من التقدم، بما في ذلك انقضاء أربعة أسابيع دون وقوع حادثة عبر الحدود، أعتقد أنه يتعين علينا أن نوضح للعالم ولحكومة إندونيسيا أن المجتمع الدولي لا يشعر بالرضا حتى الآن وأنه يتوقع أن تتخذ حكومة إندونيسيا من جانبها إجراءات إضافية لضمان بقاء هذه الحدود آمنة ومعالجة المشاكل الكامنة التي لا تزال تهدد الاستقرار في نصفي جزيرة تيمور، على حد سواء.

ودعوني أكون محددا، في كلامي أولا، بالرغم من أن توقيع اتفاق الحدود مع إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية يعد خطوة إيجابية، لا بد أن تتخذ العسكرية

الإندونيسية الخطوة التالية الحاسمة وتوقف جميع أنشطة الميليشيات في المناطق الخاضعة لسيطرتها. وهذه الخطوة تشمل إغلاق معسكرات تدريب الميليشيات. وحينما كنت هناك في تشرين الثاني/نوفمبر استمعت إلى شهادات أدلى بها مباشرة شهود العيان عن حالة تلك المعسكرات، وأنشطة التدريب الجارية والتي تشاهد بوضوح تام من الأسواق في مدن قريبة من الحدود. وتشمل أيضا نزع سلاح الميليشيات، وإلقاء القبض على المسؤولين عن عمليات التسلل والانضباط في القوات المسلحة الإندونيسية الذين يتساهلون في عمليات التسلل هذه بل ويشجعونها.

ومرة أخرى تحث الولايات المتحدة وأعضاء آخرين بالمجلس الحكومة الإندونيسية على القيام بمسؤولياتها لنزع سلاح المجموعة الرئيسية للميليشيا وتفريقها ومنع الذين يصرون على مخالفة القانون، ولا سيما القادة، من القيام بذلك، وذلك بنقلهم إلى أماكن أخرى ببساطة. ويتعين أن تقوم الحكومة أيضا بوضع نهاية أبدية لأي تعاون مع القوات المسلحة الإندونيسية التي ما تزال موجودة مع الميليشيات.

وقمت بزيارة إلى بعض مخيمات اللاجئين في تيمور الغربية، وأستطيع أن أقول، مثلما ذكرت عدة مرات من قبل في هذا المجلس، أن تلك المخيمات أماكن مذرية وكئيبة في الواقع. فهي تهدد صحة كل رجل وامرأة وطفل فيها ورفاهية أي شخص سيئ الحظ يوجد في أحدها. وتكلمت من قبل عن الحاجة الماسة إلى تجنب إيجاد حالة مماثلة لتلك الحالة السائدة في غزة حيث أصبح اللاجئون سمة دائمة من سمات المنظر الطبيعي للبلد.

والتقارير التي أعدت مؤخرا عن العائدين مشجعة، ولكني أشعر بحيرة كبيرة في الواقع، وحزين، حينما تفيد تقارير مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وتقارير الأمم المتحدة وحكومة إندونيسيا بأنه يوجد ما بين ٨٠ ٠٠٠ و ١٠٠ ٠٠٠ من اللاجئين في تلك المخيمات. ولم يعد الكثير منهم إلى الوطن بسبب حجب المعلومات، والأكاذيب والخوف؛ وينبغي تشجيع من لا تتوفر لديهم الرغبة في العودة إلى الوطن على الاستيطان خارج تيمور الغربية.

وعندما زرت المنطقة في تشرين الثاني/نوفمبر، صرحت علنا بأنه إذا استمرت تلك المخيمات في الوجود بأعداد كبيرة في غضون ثلاثة أو أربعة أشهر، سوف يعد ذلك عارا دوليا. ولقد انقضت الآن خمسة أشهر منذ تلك الزيارة، وما تزال الأعداد كبيرة جدا، بالرغم من أنها قلت إلى حد ما. ولذلك، لا يسعني إلا أن استنتج بأن ذلك الوضع يعد عارا وتدعو الحاجة إلى معالجته.

أما وقد قلت ذلك، أود أن أؤكد أني أشعر بأسمى آيات الاحترام للرئيس وحيد ولسرجيو فييرا دي ميللو الممثل الخاص وفريقه، ومن بينهم أحد أصدقائي القدامى وزميلي من منطقة البلقان، وهو بيتر غالبريت، الجالس في القاعة اليوم بوصفه عضوا في فريق الأمم المتحدة. وأعلم أنهم يعملون بجد ويركبون الصعاب وأنهم يحرزون قدرا من التقدم. ولكن التقدم مازال بطيئا بعد انقضاء ستة أشهر من تنفيذ ولاية إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية. وعلى سبيل المثال، وقعت الإدارة مذكرة تفاهم مع الإندونيسيين تتعلق بالتعاون في مجال القضاء، ولكن السجناء التيموريين الشرقيين يشعرون بحالة من اليأس ولا تشمل الوصاية إلا عددا قليلا منهم، حسبما ألمح السيد عنابي إلى أن تنفيذ مذكرة التفاهم سيكون صعبا.

ولذلك، يتعين على المجلس أن يظل مشاركا في رصد وتوجيه إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية وكما يتعين عليه أن يذكر إدارة عمليات حفظ السلام بأنه ينبغي صرف الأموال في حينها. ولا بد من وزع الموظفين الخبراء إلى الميدان ولا بد من الاتفاق مع التيموريين الشرقيين بشأن

الأولويات وتنفيذها بسرعة. وتدل المشاكل التي ووجهت وقاومتها إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية على أكمل وجه على ضرورة تخلي إدارة عمليات حفظ السلام بالمرونة وضرورة إصلاحها.

وفي الختام، وبصدد التكلم باسم حكومتي، أهنئ الرئيس وحيد لسفره إلى تيمور الشرقية لتقديم يد الصداقة، وإصدار الأوامر إلى قادته لحل مشكلة الميليشيات وتسهيل عودة اللاجئين وتوطينهم وتشجيع التعاون مع إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية بشأن المساءلة وإدارة الحدود. ولكن لا ينبغي أن ننسى أن النوايا الحسنة لا تكفي.

ولا بد من أن نواصل الطلب من حكومة إندونيسيا أن تعمل ما في طاقتها لفض أي روابط متبقية بين العسكرية الإندونيسية والمجموعة الرئيسية للميليشيات وحل مشكلة الميليشيات. الأمر الذي من شأنه أن يساعد على تحقيق هدف مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لوضع نهاية لمخيمات اللاجئين الحالية في تيمور الغربية بحلول ٣٠ حزيران/يونيه لصالح عودة من يختارون عدم العودة وإعادة توطينهم في أماكن أخرى.

وأود، في الختام، أن أتحدث عن جانبي هذه القضية: أولا، المؤشرات القياسية نحو الاستقلال التي أشار إليها السيد عنابي وثانيا، علاقة مشكلة تيمور الشرقية بالجهود الأخرى لحفظ السلام التي تبذلها الأمم المتحدة في هذا الوقت.

وفيا يتعلق بالموضوع الأول، لا أعتقد أن هناك قضية أكثر صعوبة عند الأمم المتحد وشعب تيمور الشرقية من قضية اتخاذ قرار بشأن موعد تمتع شعب تيمور الشرقية بالسيادة والاستقلال الكاملين. وكما ذكر شكسبير، هناك تيار في شؤون البشر، يتعين اتباعه في اللحظة المواتية. فإذا دفعنا بسرعة كبيرة نحو الاستقلال، ربما نحصل على نتيجة مؤسفة، وإذا أجلنا الاستقلال لفترة طويلة فقد نصل إلى نتيجة مؤسفة، ولذلك فإن اتخاذ قرار بشأن هذه المسألة له أهمية بالغة. ويتعين أن نناقشها باستمرار وأن نشجع على إقرارها بأسرع ما يمكن، بما يتفق مع الحالة الشاملة.

ونستهل هنا ما قد يعرف بأول بلد في القرن الحادي والعشرين، وينبغي أن تكون البداية ممتازة.

وفيما يتعلق بعلاقة تيمور الشرقية بالجهود الأخرى، أسترعي انتباه المجلس إلى حقيقة جوهرية واضحة، مفادها أنه خلال الـ١٢ شهرا الماضية أذن مجلس الأمن بإنشاء، أو توسيع، خمس عمليات رئيسية لحفظ السلام في ثلاث قارات: في تيمور الشرقية، وكوسوفو، وسيراليون، وجمهورية الكونغو الديمقراطية والآن، العملية المتوقعة والحتمية في نهاية الأمر وهي زيادة البعثة في لبنان. هذه عملية مكلفة جدا للأمم المتحدة والبلدان التي تدفع الجزء الأعظم من التكاليف المرتبطة بهذا العبء. وتزيد بدرجة كبيرة من الموارد البيروقراطية والإدارية والتنظيمية والسياسية لمنظومة الأمم المتحدة وبخاصة إدارة عمليات حفظ السلام. وتتطلب من مجلس الأمن ما لم يسبق له مثيل. وإذا نظرنا حول الطاولة اليوم، نرى بوضوح أن نصف زملائنا غير موجودين هنا لأنهم في بعثة كوسوفو، والنصف الآخر، باستثناء الرئيس فاولر الذي سيظل هنا لرئاسة المجلس والسفير وانغ، الذي سيظل هنا ويستعد لفترة رئاسته، نرى أن كل فرد في القاعة قائم في رحلة، إما إلى كوسوفو أو إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأشك في أن ذلك الموقف قد حدث من قبل في فترة أسبوعين، وهي مسألة تكلف مبلغا كبيرا من المال. من أجل هذا طالبنا في اللجنة الخامسة وبصورة عاجلة بضرورة إجراء مناقشة بشأن تنقيح جدول الأنصبة المقررة لعمليات حفظ السلام كي يتسنى لنا أن ندفع تكلفة تلك العمليات ونضمن لها النجاح.

وهناك خمس عمليات كبرى، وعلينا ألا ننسى أنه يوجد ما يزيد على اثنتي عشرة عملية أصغر من تلك العمليات، مثل قوة حفظ السلام في قبرص التي تقوم بدور لا غنى عنه في الحيلولة دون عودة قبرص إلى هذه القاعة بوصفها مشكلة ضخمة. وينبغي أن نكون مدركين، في اضطلاعنا بهذه العمليات، أن مستقبل الأمم المتحدة ذاته موضع اختبار بالنسبة لإحدى وظائفها المحورية، بل هي الوظيفة ذاتها التي وصفها عام ١٩٤٥ الرئيس روزفلت وونستون تشرشل وغيرهما من القادة العظام بأنها محور مسؤوليات الأمم المتحدة.

وعلى الرغم من تعليقاتي السابقة بشأن اللاجئين في تيمور الغربية، فإنني أعتبر الحالة في تيمور الشرقية كأحد الحالات المشجعة التي تعالجها منظومة الأمم المتحدة. ولهذا السبب تحديدا، أرى لزاما علينا أن ننظر إلى تلك الحالة بوصفها نموذجية وألا نسمح بمعالجتها لأجل غير مسمى، ولكننا نتطلع إلى أن ننتهي منها حتى يتسنى لنا توجيه مواردنا وجهودنا للمشكلات الأخرى حالما يكون ذلك عمليا.

لذلك، أود أن تنقل يا سيد عنابي إلى السيد فييرا دي ميللو تقدير حكومتنا البالغ للعمل الذي يقوم به وإعجابها الشديد به. وأود لو أنكم أوضحتم، أنت وزملاؤك، لحكومة إندونيسيا مدى ما يتسم به حل المشكلة التي ركزت عليها في تعليقاتي اليوم من أهمية حيوية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل الولايات المتحدة لأنه قدم لنا معلومات مفيدة جدا عن بعض المسائل الهامة المدرجة في جدول أعمال المجلس.

السيد إلدون (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر السيد العنابي، الأمين العام المساعد، على إحاطته الإعلامية الشاملة والمفيدة والزاخرة بالمعلومات.

وإذا سمحتم لي بالقول، فإنني أعتقد أن عملية تقديم التقارير الخاصة بتيمور الشرقية وبالتفاعل القائم بين المجلس والأمانة العامة أثناء عمل إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية ينبغي أن تصبح نموذجا لنمط تبادل المعلومات بين المجلس والأمانة، حيث أن هذه العملية - كما قال السفير هولبروك - آخذة في الاتساع والتعقيد، وآمل أن تصبح عملية فعالة في نهاية المطاف. ومن الأهمية بمكان أن يدرك طرفا المعادلة معا، أي المجلس والأمانة، ذلك جيدا.

وقد استرعى السفير هولبروك انتباهنا بحق، إلى الأخطار المحتملة المترتبة على تدهور الحالة الأمنية في تيمور الشرقية، وعلى الأخص إلى المخاوف التي أثق في أنها تساورنا جميعا بشأن استمرار تورط القوات المسلحة الإندونيسية مع الميليشيات في تيمور الغربية. وكما تعلمون، فقد أعربنا مع غيرنا من الوفود عن قلقنا الشديد من هذا الأمر قبل شهر تقريبا. وقد اتخذنا خطوات - وأعلم أن غيرنا قد فعل ذلك أيضا - لتوضيح مخاوفنا هذه لأرفع المستويات في حكومة إندونيسيا. ومن المشجع أن نلاحظ التحسن الواضح في الحالة الأمنية في تيمور الغربية، بما في ذلك الحالة في المخيمات. والواضح أن علينا جميعا أن نتعشم في استمرار هذه الحالة. والواضح أيضا أنه يتحتم أن يتوقف تورط القوات المسلحة الإندونيسية مع الميليشيات، وأود أن أؤكد لكم، في ضوء ما طرأ من تحسن، أننا، في المملكة المتحدة، سنراقب التطورات عن كثب وسنبذل كل ما في وسعنا لضمان ألا تتكرر الأحداث المؤلمة التي جرت منذ بضعة أسابيع.

كما نرحب بالجهود التي بذلت - وقد أشار السيد العنابي إلى العديد منها - لتحسين أحوال من تبقى من اللاجئين في مخيمات تيمور الغربية ولتشجيعهم على العودة إلى تيمور الشرقية. ومن الأهمية بمكان، بما لا يخفى على أحد، أن تتخذ حكومة إندونيسيا خطوات عاجلة لتسوية

بعض المشاكل المتبقية – منها على سبيل المثال، مشكلة المعاشات التقاعدية – لكي يتاح لجميع الذين يرغبون في العودة أن يفعلوا ذلك بسرعة وبأمان، ولإعادة توطين الذين يودون البقاء في إندونيسيا. ومرة أخرى، هناك وجهان للعملة، كما هو الحال بالنسبة لأشياء أخرى كثيرة. وعلينا أن نضمن أن يكون بوسع اللاجئين، عندما يعودون إلى تيمور الشرقية، أن يفعلوا ذلك بطريقة آمنة وعن اقتناع. إلا أن تلك الاعتبارات لا ينبغي أن يُسمح لها بأن تعيق سير هذه العملية بما يتجاوز الحد الأدنى.

وقد أشار السيد العنابي بشيء من التفصيل إلى المناقشة الجارية في تيمور الشرقية بشأن الاحتياجات الدفاعية لتيمور الشرقية في المستقبل. ومن الواضح أن هذه المسألة قد أصبحت مشكلة، ويحق لنا تناولها – على أن يجري تناولها بطريقة متوازنة وواعية ومدروسة جيدا وبشكل تام. وأود أن أبلغ المجلس بأن المملكة المتحدة، قد عرضت من جديد، من خلال التشاور مع الممثل الخاص، تمويل دراسة مستقلة يجريها خبراء لتقدير الاحتياجات والخيارات المقبلة، يأمل أن يؤدي ذلك، على الأقل، إلى إضفاء قدر من الوضوح على المناقشة وكفالة أن تجري المناقشة بناء على معلومات متوفرة.

وقد شجعني أيضا تأكيد السيد العنابي على مسألة المعايير . والقائمة التي عرضها علينا خلال الإحاطة الإعلامية التي قدمها، ذات فائدة جمة في رأيي، لأنها توضح البارامترات المتعلقة بالمهمة. ومن الأهمية بمكان بشكل واضح ضرورة معالجة جميع هذه النقاط، وأن تعالج على النحو الواجب، إذا كنا نريد أن نحقق النجاح ونعلن عن ميلاد تيمور الشرقية المستقلة التي نود جميعا أن نراها موجودة. وهنا، أستطيع أن أؤكد أن السفير هولبروك قد أدرك الموقف تماما عندما قال: لا يجب أن نتعجل الأمور، ولكننا لا يجب أن نسمح بالتأخير الذي لا ضرورة له أيضا. فإذا كنا نريد أن نصبح في وضع يمكننا من القيام بالعملية على نحو سلس، فمن الضروري للغاية أن نرسي الأساس لها. وهذه العملية لها أوجه متعددة أيضا.

ومما له أهمية أن نستكمل معلوماتنا من السيد العنابي بشأن التقدم المحرز في الإفراج عن الأموال من جانب الأمم المتحدة وصناديق البنك الدولي الاستئمانية على السواء. ونحن نعلم أن بعض التقدم قد أحرز في هذا المجال، ولكننا نحث على تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والبنك الدولي لضمان توفير الأموال المخصصة لتيمور الشرقية بأسرع ما يمكن وعلى النحو الأكثر فعالية.

ولا بد لي أن أبلغ المجلس، بعد أن قلت ذلك، بأننا في المملكة المتحدة أصبحنا أكثر قلقا إزاء بعض التأخيرات البيروقراطية التي يبدو أنها تعترض سير الأمور في تيمور الشرقية. وهناك مثالان قريبا العهد قد أثرا علينا مباشرة ويتمثلان في التأخيرات الكبيرة في ترشيح المملكة المتحدة لمحققين في الطب الشرعي بغية مساعدة إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية في عملها – وعلى أن أضيف هنا أنني شعرت بالتشجيع عندما سمعت من السيد العنابي عن مذكرة التفاهم التي وقعت مع إندونيسيا بهذا الخصوص – وكذلك في الحصول على الوثائق اللازمة التي تسمح بالإفراج عن الشريحة الثانية من مساهمة المملكة المتحدة في صندوق الأمم المتحدة الاستئماني.

ومثل هذه التأخيرات، يمكن أن تترتب عليها عواقب وخيمة فضلا عن تسببها في ضياع الفرص. وهي لا تؤخر وصول المساعدة إلى البعثة فحسب، وإنما تتسبب أيضا في الشعور بالإحباط لدى المانحين، الفعليين والمحتملين، على السواء. ولعل ما هو أخطر أن الإحباط الذي يشعر به السكان المحليون سوف يتفاقم إذا لم تعمل البعثة بالسرعة الكافية. وأعتقد أن ملاحظات السيد العنابي عن التطلعات ينبغي أن نضعها جميعا في اعتبارنا هنا. ونأمل أن تتفق إدارة

حفظ السلام وإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية على القضاء على البيروقراطية المضيعة للوقت والتي لا مبرر لها وعلى تحسين التنسيق بين مقر البعثة والأمانة العامة.

وأود ألا أختتم بياني بملاحظة مشحونة بالمرارة. فما قلته لتوي لا يقصد به توجيه الانتقاد. وإنما يقصد به تقديم المساعدة. ولا ينبغي لنا أن نتنكر للإنجازات الكثيرة التي قام بها كل من السيد سيرجيو دي ميللو وفريقه ومن يقومون بدعم العملية هنا في نيويورك. ونحن جميعا نحمل في أعناقنا دينا كبيرا لهم، وبالمثل فإن شعب تيمور الشرقية مدين لهم أيضا. ونأمل أن يواصلوا المضي بالعملية قدما إلى الأمام بنفس الطريقة الملهمة التي اعتمدوها حتى الآن. وسنظل نتمنى لهم أعظم النجاح، وأود أن أؤكد لكم أن باستطاعتهم الركون إلى دعمنا التام لهم.

السيد دوتريو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): اسمحوا، كما سبقني من المتكلمين، أن أتقدم بالشكر إلى السيد العنابي على الإحاطة الإعلامية التي قدمها لنا عن الحالة في تيمور الشرقية. وأود أن أتوجه بالشكر إلى الأمين العام والممثل الخاص للأمين العام، السيد فييرا دي ميللو، على العمل الكبير الذي تم منذ أيلول/سبتمبر الماضي في تيمور الشرقية. لقد كانت هناك مصاعب هائلة: فالبنية التحتية قد دمرت، وأصبح السكان مشردين، وكانت هناك مشاكل اجتماعية حقيقية وكان الشعب يشعر بالصدمة. وكما قال أيضا السفير هولبروك والسفير إلدون، لا يسعنا إلا أن نذكر بأن هذه الحالة آخذة في التحسن؛ وأعتقد أنهما استخدما عبارة ''حالة مشجعة''. وأعتقد أن السفير هولبروك أشار أيضا إلى أن ما نقوم به في تيمور الشرقية يمكن أن يصبح نموذجا.

وبالطبع، لا تزال توجد مصاعب هائلة. وقد وصفها لنا السيد العنابي. وأعضاء المجلس مطلعون عليها، وهذا يعود جزئيا إلى ممارستنا المفيدة المتمثلة في قيام الأمانة العامة بتقديم تقارير عن الحالات المعنية. ولكن على الرغم من المشاكل الكبيرة، نلاحظ أنه حدث تحسن، في المسألة الأمنية في جملة أمور.

ومن بين المصاعب المستمرة، التي تكلم عنها إلينا السيد عنابي ببعض التفصيل، وكذلك المتكلمان السابقان، هناك مشكلة اللاجئين الباقين في تيمور الغربية. وبالطبع، إن عددهم قد تناقص منذ أن زار السفير هولبروك المخيمات في تيمور الغربية، ولكن لا يزال هناك تقريبا ١٠٠ ٠٠٠ منهم في تيمور الغربية. وفي هذا الصدد، لدي سؤال أود توجيهه إلى السيد العنابي. يوجد بين أولئك اللاجئين عدد من المسؤولين السابقين في الإدارة الإندونيسية في تيمور الشرقية. وأفهم أن السلطات الإندونيسية تكفلت بدفع معاشات تقاعدية لأولئك المسؤولين السابقين. هل يمكن أن يخبرنا السيد العنابي، أنه إذا ما أبدى أولئك اللاجئون رغبتهم في العودة إلى تيمور الشرقية - الأمر الذي نأمل، بالطبع، أن يحدث، ويمكن لبعضهم حينئذ أن يقدموا خبرتهم لإدارة تيمور الشرقية - فماذا سيحدث حينئذ للمعاشات التقاعدية التي تدفعها لهم السلطات الإندونيسية؟

ولدي سؤال ثان للسيد العنابي، عن الجانب الاقتصادي. فكما نعلم، هناك مصاعب اقتصادية هائلة، ومن الصعب إعادة تأسيس اقتصاد حقيقي في تيمور الشرقية. وقد فهمت أن إدارة الأمم المتحدة الانتقالية تجري اتصالات بجهات من بينها السلطات الأسترالية بشأن ترسيم الحدود البحرية وخاصة بشأن توزيع الموارد الموجودة تحت الماء على طول تلك الحدود. هل يمكن أن يخبرنا السيد العنابي عن الحالة الراهنة لهذه المحادثات الهامة الجارية بشأن استغلال الرواسب البحرية الواقعة بين تيمور الشرقية وأستراليا؟

وبخصوص مسألة الموضوع الهام الذي أثاره السيد العنابي والسفيران هولبروك وإلدون أي، مستقبل وجود

الأمم المتحدة في تيمور الشرقية، وبشكل أكثر تحديدا، موعد الاستقلال نوافق على الملاحظات التي أبديت اليوم؛ ومن الصعب للغاية تحديد الوقت المناسب لهذا الموعد. ولكنني أردت أن أقول إنه ينبغي، قبل كل شيء، أن نسمع من التيموريين أنفسهم. فالأمر في النهاية يعود إليهم تقريبا - وربما يستطيع السيد العنابي أن يخبرنا بالمزيد عن هذه المسألة. وعندما أقول إن الأمر يعود، إليهم تقريبا، فإن هذا في الواقع لطف في التعبير؛ إن الأمر في النهاية يعود إليهم في أن يخبرونا - ولا شك أن الوقت الحالي ليس هو الوقت الصحيح - بالمرحلة التي يعتبرون فيها أنفسهم مستعدين لتحمل مسؤولياتهم المترتبة على الاستقلال.

السيد كباغلي (الأرجنتين) (تكلم بالاسبانية): اسمحوا أن أبدا كلمتي بتقديم الشكر للسيد العنابي على المعلومات الشاملة والمفيدة التي وافانا بها.

ونلاحظ هذا الأسبوع، أنه انقضت ستة أشهر على إنشاء إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية. ومن الواضح أنه ظل يجري الاضطلاع بمهمة ضخمة، تضع الأسس ونقطة الانطلاق لتيمور الشرقية المستقلة في المستقبل. وأود مرة أخرى أن أعرب للسيد سيرجيو فييرا دي ميللو ولجميع العاملين في الإدارة الانتقالية عن امتنان بلدي لهم على أدائهم الممتاز. وأود أيضا أن أسلط الضوء على الموقف الإيجابي للقيادة في تيمور الشرقية طيلة هذه العملية.

وهذا التوجه الإيجابي تؤكده حقيقة مفادها أن الإدارة الانتقالية وقعت خلال الأيام الخمسة عشر الماضية على مذكرتي تفاهم مع السلطات الإندونيسية بشأن مواضيع ذات أهمية أساسية. والمذكرة الأولى، المتعلقة بالتعاون في الجوانب القضائية والقانونية ومسائل حقوق الإنسان، من شأنها أن تيسر التحري عن المسؤولين عن العنف الذي حدث في عام ١٩٩٩ ومحاكمتهم. والمذكرة الثانية، المتعلقة بالتنسيق في مجال الحدود، كانت قد وقعت بين السلطات الإندونيسية والإدارة الانتقالية؛ وهدفها الأساسي هو تحسين الحالة فيما يتعلق بالمسائل الأمنية وبناء الثقة عبر الحدود البرية لتيمور الشرقية. ومما لا شك فيه أن هذه خطوة هامة إلى الأمام.

ونود أن نهنئ السلطات الإندونيسية على تجديد التزامها بالتعاون مع الأمم المتحدة في أمور لها هذه الأهمية، ونناشدها لتنفيذ نص وروح الاتفاقات تنفيذا كاملا لترجمة التزاماتها إلى تدابير عملية في الميدان.

ومن سوء الطالع، أننا لاحظنا أيضا في الآونة الأخيرة زيادة في التوتر الاجتماعي نتيجة للحالة الاقتصادية وحالة العمالة الصعبة لمعظم التيموريين الشرقيين. ونحن واثقون في أن برامج المساعدة العديدة التي تنفذها المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية والحكومات ستساعد على تحسين الحالة. ولكننا نعتقد أن على الأمم ا لمتحدة أن تضاعف جهودها لبعث رسالة تطمين إلى كل التيموريين. ولذلك يجب إنشاء شبكة إذاعية ناطقة بلغة التيتون وبالبرتغالية وبلغة باهاسا، ويجب أن تصل إلى جميع سكان الإقليم مائة في المائة.

السيد غرانوفسكي (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نشارك الآخرين في الإعراب عن الشكر للسيد العنابي على إحاطته الإعلامية الزاخرة بالمعلومات والتي تتضمن تقييما هاما للحالة في تيمور الشرقية.

ونحن في روسيا، بالتعاون مع المجتمع الدولي، ما زلنا نتابع عن كثب التطورات الجارية في تيمور الشرقية وفيما حولها. نعم، لا تزال هناك مشاكل خطيرة، وصفت في البيانات السابقة. وبالطبع، هذا شيء طبيعي، إلا أن الاتجاه العام المستقر اتجاه إيجابي. والأمر المهم هو أنه يجري حل

المشاكل – ليس بالسرعة التي نبتغيها، ولكن على نحو ملحوظ – والتقدم المستقر أمر جلي.

وكان من بين المنجزات الهامة التي أحرزت توقيع مذكرتين هامتين أشار إليهما ممثل الأرجنتين. ونعتقد أن الجانب الإندونيسي، الذي وقع الاتفاقات مع ممثلي إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية، أكد مرة أخرى أن هناك إرادة سياسية لإيجاد تسوية نهائية لمشكلة تيمور الشرقية.

ونحن نعتبر من المهم أيضا أن نؤكد أن العمل الناجح لإدارة الأمم المتحدة هو، إلى حد كبير، نتيجة للقيادة القديرة التي يتمتع بها الممثل الخاص للأمين العام، السيد سيرجيو فييرا دي ميللو.

وفي الختام، أود أن أعرب عن الأمل في أن يظل وجود الأمم المتحدة في تيمور الشرقية مثمرا كما هو الآن.

السيد وان (مالي) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر السيد العنابي على عرضه لآخر المستجدات عن الحالة في تيمور الشرقية. وأود أيضا أن أركز بياني على عدة مسائل. أولا، أود أن أعرب عن قلقنا البالغ، وعن موافقتنا على ما قاله السيد العنابي، فيما يتعلق بالموارد غير الكافية والتقدم البطئ في توفيرها للأنشطة الميدانية المتعلقة بالتعمير وسائر جوانب برنامج إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية.

ووفد بلدي يعتبر أن الأولوية القصوى تتمثل في ضرورة توفير فرص اقتصادية جيدة لشعب تيمور الشرقية حتى يتأكد له أن بإمكانه بالفعل أن يعمل ويعيش معا في بلد معاد بناؤه.

وفيما يتعلق بالحالة الأمنية، أود أن أؤكد ضرورة الإسراع بإنشاء قوة شرطة مدنية للتصدي للزيادة الحاصلة في عدد الجرائم. وفي ذلك السياق، نقدر المزيد من تعليقات السيد العنابي بشأن هذا الموضوع.

وفيما يتعلق بمسألة اللاجئين، نشعر بالسرور لأنهم يعودون وستزداد عودتهم إذا بدأ تنفيذ برامج التنمية والتعمير التي يموّلها الصندوق الاستئماني الخاص التابع للبنك الدولي وأصبح لها تأثير ملموس.

وفي السياق نفسه، نعتبر أن من الأولوية القصوى أن تكفل الأمم المتحدة والصناديق الاستئمانية الخاصة تمويل الاحتياجات الإنسانية للمشاريع التي يمكن بدؤها بسرعة لتوفير العمالة ولتمكين العائدين والذين ظلوا في البلد من أن يبدأوا إعادة بناء بلدهم بداية نشطة.

ونحن نثني أيضا على التقدم الكبير المحرز في تنفيذ الآلية الاستشارية لكفالة مشاركة أبناء تيمور الشرقية الكاملة في عملية صنع القرارات، وعلى وجه الخصوص على المستوى المركزي.

وأخيرا أود أن أختتم بياني بالإعراب عن تحيتي للسيد سيرجيو فييرا دي ميللو وجميع أعضاء فريقه، وأود أن أعرب عن الأمل في أن يؤدي وجود الأمم المتحدة إلى تحقيق الاستقلال بطريقة أكيدة ومناسبة.

السيد أحمد (بنغلاديش) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي بأن أبد بالإعراب عن شكرنا الحار للسيد الهادي العنابي لإحاطته الإعلامية الشاملة بشأن الحالة في تيمور الشرقية، وهنا أود أن أطلب أيضا من السيد العنابي أن ينقل تقدير وإعجاب وفد بلدي الخالص إلى السيد سيرجيو دي ميللو وفريقه للعمل الممتاز الذي قام به في تيمور الشرقية.

منذ الإحاطة الإعلامية الأخيرة التي قدمت لنا عن الحالة في تيمور الشرقية، حصلت بعض التطورات الهامة بشأن مسائل عديدة على الجزيرة. أولا، فيما يتعلق بنشر مراقبي الشرطة المدنية، لاحظنا بارتياح أن معدل نشرهم قد

زاد. ومن المفهوم أن أكثر من ١ ١٠٠ من أفراد الشرطة المدنية قد نشروا حتى الآن من إجمالي العدد المأذون به وهو ١ ٦٤٠ فردا.

وثانيا، فيما يتعلق بمسألة عودة اللاجئين، نثني على حكومة إندونيسيا لتمديدها الموعد النهائي المحدد لعودة اللاجئين مدة ثلاثة أشهر. ونحن نعرب أيضا عن تقديرنا لقرارها بمواصلة تقديم المساعدة الإنسانية إلى اللاجئين، وهناك حدث هام هو عودة المحاربين السابقين. إن عودتهم واستقرارهم بعد ذلك في تيمور الشرقية سيكونان عملية دالة على كيفية إتمام مسألة المصالحة الوطنية. ونعتقد أن هؤلاء العائدين ينبغي أن يوفر لهم الأمن والأمان، وسيكون دور المجلس الوطني للمقاومة التيمورية حاسما في كفالة هذا الأمر. وهذا بدوره سيقنع الآخرين بالعودة، من ناحية، ومن ناحية أخرى سيبشر بإحلال حكم القانون.

وفيما يتعلق بالحالة الأمنية، نرحب بالاتفاق الموقع بين إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية وحكومة إندونيسيا بشأن تحسين التنسيق في مناطق الحدود بين تيمور الشرقية وتيمور الغربية. ونعتقد أن هذا الاتفاق سيحقق استقرار الحالة في تلك المناطق، وسيكون له أثر طيب بالنسبة للاعتداءات التي تحصل عبر الحدود ولعودة اللاجئين. وجولات التفتيش المشتركة على مناطق الحدود التي يقوم بها الجيش الإندونيسي وقيادة حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة تطور إيجابي. ومما يدعو للسرور أيضا أن نلاحظ أن حالة القانون والنظام العام تحسنت. وينبغي لإنشاء مجالس استشارية للمقاطعات أن يوفر لإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية فرصة لإشراك السكان المحليين في مختلف أمور الحكم، بما فيها القانون والنظام ونحن نرحب بالقرار الخاص بتعيين أكبر عدد ممكن من النساء في هذه المجالس، ونؤيد هذا القرار تأييدا قويا، كما فعلنا في مناسبات سابقة.

وفيما يتعلق بالإدارة المدنية والقضائية، فإن تنظيم لجنة الخدمات العامة، وتوظيف أشخاص من تيمور الشرقية، وكذلك مواصلة تدريب وتعيين قضاة، أمور تعد بداية تحول إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية إلى إدارة مدنية لتيمور الشرقية. ونحن نرى أنه بالنسبة للسكان المحليين ليس هناك أهم من تبنيهم جهود بناء الأمة لتحقيق الثقة بالنفس واحترام الذات. ونتطلع إلى بدء تشغيل النظام القضائي في تيمور الشرقية في وقت مبكر. ويسرنا أن نلاحظ أن إدارة الأمم المتحدة الانتقالية بدأت توظيف أفرادا للعمل في السجون، وهي عملية من عمليات عديدة لإنشاء نظام للعدالة الجنائية في الإقليم.

وفيما يتعلق بحالة الفقر و البطالة، ربما تكون هذه هي أصعب مشكلة واجهت الإدارة حتى الآن. وهذه المسألة ولدت مؤخرا جدا قلقا كذلك في وسائط الإعلام إذ يمكنها أن تبدد جميع ما حققته الإدارة. ونحن نحث جميع الأطراف المعنية على بذل قصارى جهدها في مساعدة الإدارة على التصدي لمسألة الفقر والبطالة. وبنك الوظائف المركزي جديد وغير مألوف ونثق بأنه سيتمكن من إحداث تأثير على الحالة. ونحن نثني على مشاريع التنظيف التي يمولها البنك الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ووكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية، التي ستوفر العمالة على المدى القصير وسيكون لها تأثير إيجابي على الصحة والبيئة.

وختاما، بالنسبة إلى مسألة الوحدة الوطنية والمصالحة، من المهم أن يرى سكان تيمور الشرقية على الجانبين انفسهم شركاء في إحراز التقدم. ولعل أية عملية للمصالحة الوطنية تتسم بروح من الواقعية والإنصاف والعدالة ستساعدهم على وضع الماضي خلف ظهورهم. ومن الجدير بالثناء أن المجلس الوطني للمقاومة التيمورية يسعى إلى أخذ هذا الأمر في الاعتبار. والتعاون القضائي بين إدارة الأمم المتحدة والسلطات الإندونيسية سييسر إلى حد

كبير التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان، وسيرسخ أيضا حقيقة جديدة في عقول الناس بشأن التعاون والمنافع المتبادلة بين إندونيسيا وتيمور الشرقية حاضرا ومستقبلا أيضا.

السيد محمد كمال (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): أولا وقبل كل شيء، يود وفد بلدي أيضا أن يعرب عن تقديره للسيد العنابي على المعلومات المستجدة والشاملة التي عرضها لنا عن التطورات في تيمور الشرقية، ولا سيما الوضع الأمني الذي يشهد تحسنا.

ونعتقد أن من المهم دوما لأعضاء مجلس الأمن وللدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن يكونوا على علم بالتطورات والجهود التي تبذلها إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية، إذ أن ذلك من شأنه أن يوفر فرصة للدول الأعضاء في هذه المنظمة لإجراء تقييم للتقدم الذي تحقق حتى الآن. وفي هذا الصدد، نود أن نشكركم، يا سيادة الرئيس، على إجراء هذه الإحاطة العلنية، وهي إحاطة يؤيدها وفد بلدي تأييدا تاما.

ونحن نرحب بمذكرة التفاهم التي وقع عليها مؤخرا بين سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية والحكومة الإندونيسية بشأن التعاون من أجل المحافظة على الأمن على طول الحدود. ونحن مقتنعون بأن التقيد بالمبادئ التوجيهية الواردة فيها سيساعد على تفادي تكرار وقوع أي حادث غير مؤات وضمان السلامة والأمن على الحدود وسيسهل في الوقت نفسه عودة ما تبقى من اللاجئين من تيمور الغربية. ويود وفد بلدي أن يُعرب عن دعمه للجهود التي تبذلها سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية من أجل توليد فرص عمل وإعادة بناء الهياكل الأساسية في تيمور الشرقية. ومما يبعث على الاطمئنان الإشارة إلى أنه جرى البدء ببعض المشروعات. ومع ذلك لا يسعنا إلا أن نشير إلى أن العديد من المشروعات الأخرى لم تنطلق. ويبدو أن هذا هو الشاغل الرئيسي لسكان تيمور الشرقية، إذ أن التقدم البطيء أدى إلى نفاد صبرهم وشعورهم بالاستياء، نظرا للآمال والتوقعات الكبيرة التي عقدت على الأمم المتحدة من أجل تحقيق الخلاص الاقتصادي والاجتماعي. والواقع أن وسائط الإعلام أبرزت مؤخرا الشعور بالاحباط الذي يستبد بالتيموريين الشرقيين. ولذا ينبغي متابعة بذل الجهود الدؤوبة من أجل التعجيل بدفع الأموال لمشروعات إعادة التعمير، إذ أن التأخير لا يؤدي إلا إلى التبرم والاستياء.

ويعتقد وفد بلدي اعتقادا قويا بأن من الضروري مشاركة أبناء تيمور الشرقية في تخطيط وتنفيذ هذا البرامج، إذ أن ذلك يولد لديهم إحساسا بالملكية والاعتزاز والمسؤولية فيما يتعلق بهذه المشروعات. وسيؤدي ذلك أيضا إلى منع انتشار ثقافة الاتكال من أن تصبح مترسخة ومتجذرة في تربة المجتمع. ويجب أن تتاح للسكان المحليين الفرص والمرافق لكي يكونوا المنفذين الرئيسيين لهذا البرامج. وفي الوقت نفسه، يقع على المجتمع الدولي نحو التيموريين الشرقيين واجب مساعدتهم إلى أن يروا انتهاء العملية حتى تتحقق ولادة أمة مستقرة ومستقلة وذات سيادة.

ونرى أنه يجب على سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية أن تتصدى لمشاعر السخط واليأس المتنامية بين السكان لضمان أن لا تؤدي إلى العنف ومخالفة القانون، وهذا لن يؤدي إلا إلى زعزعة الحالة الهشة، وهي حالة يمكن أن تستغلها عناصر الميليشيا.

ونرحب أيضا بقرار إندونيسيا السماح بتسليم المجرمين إلى تيمور الشرقية ونشاطر الشهود والبينات مع سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية. وهذا من شأنه أن يساعد في تسهيل الجهود من أجل مثول مرتكبي الجرائم أمام العدالة وضمان عدم إفلات أي مجرم من العقاب على ما اقترفه من جرائم. ومذكرة التفاهم تمثل ذلك النوع

من التعاون المطلوب بين إندونيسيا وجارتها لحسم مسائل المساءلة ومجالات الولاية القضائية على المجرمين والمعتدين في إندونيسيا وتيمور الشرقية.

وأخيرا، نود أن نؤكد من جديد دعم ماليزيا لإعادة تأهيل تيمور الشرقية وإعادة تعميرها. وفي هذا الصدد نُعرب عن تقديرنا للسيد سيرجيو فييرا دي ميللو ولفريقه على ما اضطلعا به من عمل حتى الآن. وما برحت ماليزيا تتشاور مع القيادة التيمورية الشرقية واستقبلت قبل يومين السيد سيرجيو فييرا دي ميللو، وإننا نفهم أن السيد فييرا دي ميللو اجتمع مع رئيس وزرائنا ووزير خارجيتنا.

وماليزيا بوصفها جارة مهتمة بالأمر، أكدت للسيد زانانا غوسماو، الذي زار ماليزيا قبل شهرين، وللسيد فييرا دي ميللو على استعداد ماليزيا لمساعدة تيمور الشرقية ضمن حدود إمكاناتها. ونتطلع إلى إقامة علاقة وثيقة وبناءة مع تيمور الشرقية قبل فترة الاستقلال وبعدها.

السيد آشيبالا - موسافي (ناميبيا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن استهل بياني بتوجيه الشكر إلى السيد العنابي على ما قدمه لنا من إحاطة شاملة عن تيمور الشرقية.

وفي البداية، يود وفد بلدي أن يشيد بالسيد سيرجيو فييرا دي ميللو وبموظفي سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية على ما حققاه حتى الآن من إنجازات وعلى الأساس الوطيد الذي تم إرساؤه حتى الآن من أجل إعادة بناء تيمور الشرقية وإدارتها. وإننا نسلم في الواقع بالمهمة الشاقة التي يتعين عليهم وعلى المجتمع الدولي مواجهتها، وهي حالة يفاقم منها، من جملة أمور أخرى، التوقعات الكبيرة جدا لشعب تيمور الشرقية. وفي هذا الصدد، فإن الجهود المستمرة التي يبذلها السيد فييرا دي ميللو وزعماء تيمور الشرقية ذائعة الصيت وتلقى أشد الترحيب. وفي الوقت نفسه، فإن عمليات الاستشارات والمشاركة من جانب التيموريين الشرقيين على جميع المستويات في آليات صنع القرار لا تزال ذات أهمية حاسمة من أجل ضمان نجاح المشروعات في المستقبل.

ويسر وفد بلدي أن يشير إلى تقرير صدر مؤخرا عن مكتب مفوضة الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين وورد فيه أن الحياة عادت إلى مجراها الطبيعي في معظم مناطق تيمور الشرقية وأن الأطفال وهم يذهبون إلى المدارس أصبح منظرا مألوفا في القرى. إلا أننا نعترف أيضا بالمشاكل الاجتماعية والاقتصادية الأخرى التي لا تزال قائمة، مثل البطالة الواسعة النطاق والآثار المحتملة التي يمكن أن تترتب عن هذه الحالة على الأمن. وأعتقد أن هذه النقطة تناولها السيد العنابي بإسهاب على النحو الكافي. وما من شك في أنه توجد حاجة ملحة للتصدي للحالة، وأن استمرار جهود سلطة الأمم المتحدة الانتقالية من خلال توليد فرص العمل ومشروعات التمكين الأخرى أمر يلقى الترحيب.

ويشعر وفد بلدي بالارتياح إزاء الحالة العامة للأمن، مع أن الحوادث التي تقع عبر الحدود لا تزال تثير القلق. إلا أننا على ثقة بأن التدابير التي يجري اعتمادها، مثل توقيع إندونيسيا مؤخرا وسلطة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية على مذكرة تفاهم تتعلق بالأمن وعبور الحدود، ومرور اللاجئين وتوفير المساعدة الإنسانية على طول الحدود بين تيمور الشرقية وتيمور الغربية، ستقطع بالفعل شوطا بعيدا نحو تحسين الحالة. ولذا نأمل في أن تحسين حالة الأمن على الحدود سيعجل بصورة أكبر في العودة الآمنة للاجئين إلى تيمور الشرقية.

السيد تشن شو (الصين) (تكلم بالصينية): أود بداية أن أشكر السيد العنابي على الإحاطة الشاملة التي قدمها. ويسعد الوفد الصيني أن يرى بأن الحالة في تيمور

الشرقية مستقرة عموما. وإننا نقدر أيضا الجهود الكبيرة التي بذلها الممثل الخاص للأمين العام، السيد فييرا دي ميللو، وفريقه في ظل ظروف بالغة الصعوبة. وإن مهمة إعادة التعمير في تيمور الشرقية مهمة شاقة. وبمساعدة الوكالات المالية الدولية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبلدان المانحة، تجري الآن عمليات إعادة التعمير في بعض المجالات الرئيسية مثل الهياكل الأساسية، والتعليم، والصحة العامة، والزراعة والمواصلات السلكية واللاسلكية.

ويسرنا أيضا أن نرى المجلس الوطني الاستشاري يضطلع الآن بعمله بسلاسة كبيرة. ونرى أن ذلك يُعد طريقة جيدة تتيح للسكان المحليين المشاركة في عملية صنع القرار. وفي الوقت الحاضر هناك نقص شديد في الموظفين المهرة والموظفين المدنيين، ولا سيما في المجالين المدني والقضائي. ونأمل في أن تعمل سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية على مضاعفة عملها في مجال تدريب السكان المحليين في هذا الصدد.

ونعتقد أن المصالحة والاستقرار وحدهما في تيمور الشرقية سيضمنان إعادة تعميرها وتحقيق استقلالها. وفي هذا الصدد لا تزال هناك بعض المشاكل والصعوبات. ونأمل أن تواصل مختلف الأطراف في تيمور الشرقية العمل بحماس نحو حلها.

ونحن قلقون إزاء مسألة بقاء اللاجئين في تيمور الغربية. ونأمل أن تواصل الإدارة الانتقالية البحث عن حلول لهذه القضية عن طريق إجراء مشاورات مع الحكومة الإندونيسية. كما نرحب بالإجراءات التي اتخذتها الحكومة الإندونيسية لضمان الأمن على طول الحدود مع تيمور الشرقية.

وعندما زار السيد فييرا دي ميللو الصين في منتصف نيسان/أبريل أكدنا له مجددا دعم الصين للإدارة الانتقالية.

وسوف نستمر في توفير الموظفين والمساعدة المالية إلى الحد الممكن.

السيد وارد (جامايكا) (تكلم بالانكليزية): يشترك وفدي في شكر السيد العنابي على عرضه بشأن آخر التطورات في تيمور الشرقية. كما نود أن نعرب عن تقديرنا لكم، سيدي الرئيس، على الطريقة التي ترأستم بها مجلس الأمن هذا الشهر.

إن الإحاطة الإعلامية التي قدمها السيد العنابي تجعلنا ندرك أنه توجد تحديات عديدة وصعبة لا تزال تواجه إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية، وكذلك شعب تيمور الشرقية، في وضع الأسس لإنشاء بلد مستقل. ونود أن نثني على الإدارة الانتقالية لما تضطلع به من عمل وعلى شعب تيمور الشرقية لاستمرار إرادته وتصميمه لرؤية العملية وهي تثمر.

لقد أحاط وفدي علما بالتطورات الأخيرة في تيمور الشرقية في وضع الأسس لتطوير البلاد في المستقبل. ومن بين هذه التطورات الإعلان الصادر عن الإدارة الانتقالية بأن مواطني تيمور الشرقية سوف يعينون في المراكز الإدارية العليا في الإدارة الجديدة وبإنشاء المجالس الاستشارية التي ستوفر محافل منتظمة لتبادل الآراء بين الإدارة الانتقالية وممثلي النواحي. ويسرنا أن تسمح هذه المجالس الاستشارية لمواطني تيمور الشرقية بالإعراب عن اهتماماتهم بشأن قضايا مثل التنمية، والقانون والنظام، والبنية الأساسية والخدمات العامة، وكذلك القضايا الإنسانية، وبأن يكون لهم فيها تمثيل واسع النطاق. وتعد هذه التطورات خطوات إضافية نحو إيجاد مفهوم الملكية لدى شعب تيمور الشرقية، مما يضمن عدم خلق ثغرات عندما تضع الإدارة الانتقالية في نهاية المطاف زمام الأمور في أيدي شعب تيمور الشرقية.

وقد سررنا بالتقارير القائلة إن أنشطة الميليشيا آخذة في التراجع وأن العلاقات تحسنت بقدر كبير بين القوات التابعة للإدارة الانتقالية والقوات المسلحة الإندونيسية. ويعد هذا فألا حسنا بالنسبة لمستقبل تيمور الشرقية. كما أننا مسروروون من استمرار عودة اللاجئين بوتيرة ثابتة، ولكننا قلقون من أنه لا يزال يوجد كثير من اللاجئين في مخيمات تيمور الغربية للاجئين. ونحن نتطلع إلى حسم نهائي لمشكلة اللاجئين في أقرب وقت ممكن.

ولا يزال الاستخدام يمثل أحد القضايا الأكثر خطورة التي تواجهها تيمور الشرقية فيما يحاول الإقليم أن يعيد بناء اقتصاده بعد الدمار والخراب الحاصلين في السنة الماضية. والمقلق أن نسبة ٨٠ في المائة تقريبا من سكان تيمور الشرقية عاطلون عن العمل. وإذا استمر هذا الوضع الاقتصادي والاجتماعي الخطير، فإنه سيؤدي بلا شك إلى زيادات إضافية في النشاط الإجرامي. وينبغي أن يكون للمشروع الأخير لخلق العمالة الذي بدأته في ١ نيسان/أبريل الإدارة الانتقالية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي أثر إيجابي على حالة الاستخدام. ومشاركة المجتمع المحلي التي يتطلبها المشروع تعد، في رأينا، فرصة جيدة لتشغيل المجتمعات المحلية في جهود البناء. كما أن التطورات التي حصلت مؤخرا مثل توقيع مذكرة التفاهم بين الإدارة الانتقالية ووكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية سوف تسهم أيضا في إشراك المجتمعات المحلية.

ومن المهم إدراك أنه ينبغي رؤية المشاريع قصيرة الأجل وذات التأثير السريع والعمالة المكثفة في سياق مساهمتها في التنمية المستدامة طويلة الأجل لتيمور الشرقية. ولا يمكن النظر إلى هذه المشاريع بوصفها أهدافا في حد ذاتها، ولكنها تصمم لوضع الأسس السليمة وتهيئة الظروف الضرورية والهيكل الأساسي الذي يتيح لشعب تيمور الشرقية الحصول على الوظائف المربحة في المستقبل.

ومن الأمور الهامة جدا استعادة الخدمات الصحية في تيمور الشرقية. وقد لاحظنا أنه أعطيت أولوية للخدمات الصحية الأساسية وتطوير التشريعات الصحية وتأسيس النظم الإدارية، وفي هذا الصدد، فإن خطة استعادة الخدمات الصحية في الإقليم تأتي حقا في حينها.

ويجب أن يساق إلى العدالة أولئك المسؤولون عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في تيمور الشرقية. وفي الشهر الماضي رحبنا بقرار الحكومة الإندونيسية بدعوة ثلاث أفرقة محترمة لحقوق الإنسان للانضمام إلى القائمين بالتحري عن انتهاكات حقوق الإنسان في تيمور الشرقية. ويعد الاتفاق الأخير بين الإدارة الانتقالية وحكومة إندونيسيا للتعاون في المسائل القضائية ومسائل حقوق الإنسان اتفاقا مشجعا، وسوف ييسر بالتأكيد الجهود المشتركة في التحري عن منتهكي حقوق الإنسان ومقاضاتهم. ويجب أن تستمر هذه الجهود بحماس.

وتعلق جامايكا أهمية كبرى على عملية المصالحة في تيمور الشرقية. ونحن نحيط علما بالتقارير الأخيرة عن عودة أعضاء الميليشيا السابقين والمتحاربين إلى مجتمعاتهم المحلية – وهي عملية سلسلة أساسا لصالح مواطني تيمور الشرقية المصممين على مداواة الجراح التي أصيب بها مجتمعهم.

ولا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به في تيمور الشرقية. والأمم المتحدة تسعى إلى إرساء الأسس السليمة لهذا العمل. ورغم أننا ندرك أنه لا يمكن توقع حدوث تغير كبير بين عشية وضحاها، فإننا نواصل دعم أعمال الإدارة الانتقالية في هذا الصدد.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل جامايكا على كلماته الكريمة الموجهة إليَّ.

السيد كروكمال (أوكرانيا) (تكلم بالانكليزية): أود مثل المتكلمين السابقين أن أشكر السيد العنابي على

عرضه الملئ بالمعلومات بشأن التطورات الأخيرة في تيمور الشرقية.

ويشاطر وفدي معظم الآراء التي سبق الإعراب عنها هذا الصباح، ولا سيما الآراء المتصلة بقضايا الأمن. واسمحوا لي الآن أن أدلي بملاحظات موجزة فقط بشأن بعض النقاط التي يعتبرها وفدي ذات أهمية.

إننا نشارك الشعور بالقلق إزاء الأحوال الاقتصادية والاجتماعية السائدة في تيمور الشرقية. وبالطبع فهي لن تتحسن إلا من خلال الجهود الدؤوبة للمجتمع الدولي. وفي هذا الصدد نرحب بحقيقة أن بعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية والبنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وقعت اتفاقات بشأن المشروع الرامي إلى زيادة معدل الاستخدام في أشد المجتمعات المحلية فقرا في مدينة ديلي، وكذلك قيام البعثة ووكالات الولايات المتحدة للتنمية الدولية بوضع خطة طارئة تمكِّن النواحي من تعيين موظفين محليين على أساس قصير الأجل.

ونحن مسرورون لملاحظة أن الممثل الخاص سيرجيو فييرا دي ميللو وقَّع تعليمات بإنشاء مجالس استشارية للنواحي. ونحن متأكدون من أن هذا الإجراء سيكون له شأن في دفع الحوار قدما بين الإدارة الانتقالية للأمم المتحدة في تيمور الشرقية وممثلي النواحي.

وانتقالا إلى مذكرة التفاهم بشأن التعاون في المسائل القانونية والقضائية ومسائل حقوق الإنسان، يدعم وفدي النهج التعاوني الذي أظهرته الأطراف نحو التحقيق في أعمال العنف والإساءة لحقوق الإنسان ومقاضاة المسؤولين عنها. ومن الواضح، أنه يتعين أن تقوم إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية وحكومة إندونيسيا بأعمال كثيرة كي يتسنى وضع إطار سياسي صحيح يدعم وييسر استعادة العدل في تيمور الشرقية.

وحسبما يتضح من هذه الإحاطة الإعلامية، يتبين أن عدد اللاجئين العائدين من تيمور الغربية إلى تيمور الشرقية قد انخفض في هذا الشهر انخفاضا كبيرا. ومن الجلي أنه بسبب تدهور الخدمات الأساسية وعدم توزيع الأغذية بالتساوي في المخيمات التي تديرها إندونيسيا في تيمور الغربية، برزت مشكلة تتعلق بتقنين الأغذية بصورة متقطعة في الأشهر الثلاثة الماضية. وتقدم الحكومة الإندونيسية ما يقرب من نسبة ١٠ في المائة من الأغذية التي يحتاج إليها اللاجئون، في حين يقدم برنامج الأغذية العالمي نسبة ٤٥ في المائة وتقدم أجهزة الإغاثة الكاثوليكية النسبة المتبقية.

ونشعر بالقلق إزاء هذه الحالة. ولقد عاد منذ تشرين الأول/أكتوبر الماضي ما يزيد على ١٥٨ ٠٠٠ من اللاجئين إلى تيمور الشرقية، بمن فيهم ٣٠ ٠٠٠ لاجئ عادوا في هذه السنة. ووفقا للسلطات الإندونيسية ما زال يوجد ١٣٤ ٠٠٠ لاجئ في تيمور الغربية. ونعتقد أن حل مشاكل البطالة وإعادة إدماج اللاجئين بصورة ملائمة في مجتمع تيمور الشرقية سييسران عودهم.

وما تزال نسبة البطالة المرتفعة تمثل مشكلة خطيرة وتتسبب أيضا في زيادة معدل الجريمة. ووزع الشرطة المدنية وزعا كاملا في الوقت المناسب له أهمية كبيرة في هذا الصدد. ويسرني أن أبلغكم بأن وحدة الشرطة الأوكرانية لرد الفعل السريع قد انضمت في هذا الشهر إلى عنصر الشرطة المدنية التابع لإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية. ونعتقد أن تنفيذ مشاريع التعمير والتنمية سيهيئ فرص عمل جديدة ويساهم في نهاية الأمر بدرجة كبيرة في الاستقرار الداخلي في مجتمع تيمور الشرقية.

ومن الأهمية الحاسمة الآن أيضا وقف الحوادث على طول الحدود مع تيمور الغربية. وفي هذا الصدد، يسرنا أن نلاحظ الجهود التي تبذلها الحكومة الإندونيسية لوقف

الأنشطة التي تقوم بها الميليشيات في تيمور الغربية، ونحثها على مواصلة تلك الجهود.

وفي الختام، اسمحوا لي سيدي الرئيس، أن أثني على السيد سرجيو فييرا دي ميللو، الممثل الخاص، وعلى موظفي الأمم المتحدة لجهودهم، التي يؤيدها وفدي بقوة.

السيد فان والصم (هولندا) (تكلم بالانكليزية): نحن أيضا نشعر بالامتنان للسيد عنابي الأمين العام المساعد، على إحاطته الإعلامية الشاملة، ونود أن نعرب أيضا عن الشكر لكم على عقدكم جلسة مفتوحة بشأن مسألة تيمور الشرقية، وهي مسألة، بطبيعتها، قابلة للمناقشة أمام أعضاء الأمم المتحدة جميعا. وإضافة إلى إبراز الاتجاه نحو المزيد من شفافية إجراءات المجلس حينما تكون الشفافية مفيدة، الأمر الذي تهتم به الرئاسة الكندية إلى حد كبير، فإنها توضح أيضا للجميع التزام الأمم المتحدة ومجلس الأمن التابع لها بإحراز النجاح في انخراطهما في تيمور الشرقية.

ونحن على دراية بحقيقة مفادها أننا لا نتناول مجرد مستقبل شعب تيمور الشرقية فحسب بل أيضا سمعة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ذاته. وبما أن هذا المجلس تحديدا تصرف بسرعة أثناء الأزمة في أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، فإن العالم يراقب الآن ما إذا كان بمقدور الأمم المتحدة أن تقوم بمهمة وضع تيمور الشرقية على طريق استقلالها.

وتتطلب تيمور الشرقية اهتمامنا المستمر، ولكنها تتطلب أيضا دعما ماليا. ولقد ذكرت جريدة هيرالد تريبيون الدولية في عددها الصادر بتاريخ ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٠ مساهمة جماعية قدمها زانانا غوسماو، وسفن ساندستروم، وشيغميتسو سوغيساكي وسرجيو فييرا دي ميللو، وتم التأكيد في هذه المقالة أيضا على ضرورة تقديم الدعم من قبل المانحين. وفي هذا الصدد، يسرني أن أصرح أنه إضافة إلى مبلغ ١٩ مليون دولار قدمناه استجابة لنداء مكتب منسق الشؤون الإنسانية، سوف تودع هولندا في غضون وقت قصير زهاء مبلغ ٢,٢ مليون دولار في الصندوق الاستئماني التابع لإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية.

ولعل الدعم الدولي يكون شرطا مسبقا ضروريا للنجاح. ولكن الدعم الدولي لا يكفي بمفرده. ومن الضروري أيضا أن يقدم سكان تيمور الشرقية الدعم لعملية التعمير وأن يواصلوا الإيمان بها. ولذلك، يبدو من الضروري أن يفهم سكان تيمور الشرقية العقبات التي تواجه العملية والقيود التي تقيد ما تستطيع الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى أن تقوم به في فترة زمنية محددة.

وذكر متكلمون كثيرون ما أفادت به تقارير وسائط الإعلام مؤخرا من أن شعب تيمور الشرقية مصاب بالاحباط لأنه لا يرى نتائج ملموسة في حياته اليومية نتيجة الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة هناك. وعندما أقول إنه يتعين علينا أن ننظر إلى تلك التقارير نظرة جادة، فأنا لا أقول على الإطلاق إن إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية لا تقوم بعملها. بل على العكس من ذلك تماما، فإن إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية تقوم بعملها بطريقة ممتازة وهي جديرة بإعجابنا الشديد.

ونعلم جميعا ظروف الدمار الشامل والإهمال التي في ظلها بدأت الإدارة الانتقالية مهمتها المعقدة للغاية. والحقيقي أيضا أن عدم وجود أي نوع من الهياكل تطلب قدرا هائلا من الأعمال التحضيرية التي ظلت غير مرئية للمشاهدين من الخارج. وبالرغم من ذلك، إذا كانت هناك مشكلة خيبة أمل متزايدة أو إضعاف معنويات في صفوف سكان تيمور الشرقية، عندئذ يصبح إصلاح الحالة شأنا من شؤوننا. وتلك مسألة يتعين أن تعالجها إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية والمجتمع الدولي بأسره.

وربما تكـون هنـاك حاجـة إلى المزيـد مـن المشـاريع الأكثر وضوحا وإلى زيادة الحملة الإعلامية. وعلى أية حال، يتعين أن يكـون الهـدف زيـادة إدراك شـعب تيمـور الشـرقية ذاتـه بالملكيـة فيمـا يتعلـق بالعمليـة. والمادة الـتي أشـرت اليـها على التو توضح أن مفتاح النجاح يكمن في مشـاركة شعب تيمور الشرقية في جميع جوانب الجهود التي يضطلع بها حاليا في تيمـور الشـرقية. وبطبيعـة الحـال فـإن التعـاون في المجلـس الاستشاري الوطني يعد أيضا جانبا هاما من مشـاركة شعب تيمور الشرقية، ولكن ليس من اليسير تقييم مـدى مـا تقدمـه هـذه المشـاركة لشـعب تيمـور الشـرقية مـن إحسـاس كـاف بالأثر والمشاركة في التصميم والمساهمة.

وأدرك أن هنـاك عقبـات علـى الطريـق نحـو زيـادة مشاركة الشعب، وليس أقلها الافتقار إلى موظفين أكفاء من تيمور الشرقية. ووفقا للمادة التي ذكرتها، فإن البحث جار حاليا عن موظفين مؤهلين الذين سنوفر لهم التدريب. وأشعر بالامتنان لتقديم المزيد من المعلومات المحددة في هذا الصدد.

وتركز الأمم المتحدة في الوقت الراهن على التعمير المدني المحلي، وهي محقة في ذلك. وبالرغم من هذا، ينبغي أن نـدرك أن السـلام والأمـن الخـارجيين لهمـا أهميتـهما أيضـا. وهنـاك جوانـب عـدة ذات صلـة في هـذا الصـدد. أولا، العلاقات الثنائية الطيبة مع إندونيسيا، وهي تعتمد على كلا الجانبين والخطوات الأولى تبشر بالتفاؤل.

ثانيا، إن الاندماج في المنطقة الأوسـع نطاقـا، يبـدو أيضـا أنـه شـرط أساسـي مسـبق - بمـا في ذلـك، إمكانيـة الاشتراك في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، لو أن أعضاءها قرروا ذلك.

ولا يمكـن للمجتمـع الـدولي أن يظـل صامتـا إزاء مشـكلة آلاف اللاجئين الذيـن مـا برحـوا في تيمـور الغربيـة ولدينا مجموعة كاملة من الأسئلة بشأن هـذه المشكلة، مثل كـم مـن هـؤلاء اللاجئـين أعـرب عـن الرغبـة في العـودة إلى تيمور الشرقية؟ وما هي احتمالات عودتهم؟ وهـل منظمـات المعونة الدولية في وضع يمكنـها مـن تقـديم دعـم فعـال لسـكان المخيمـات؟ وهـل تتعـاون السـلطات الإندونيسـية علـى نحـو كاف، بما في ذلك كبح أنشطة من بقى من الميليشيات؟ إن معلوماتنا تشير إلى أن الميليشيات ما زالت تحظـى نسـبيا بحريـة العمـل دون قيود. ومما يدعو إلى الإحباط، أنه بعد مضي ما يزيد عن نصف عام على قرار الجمعية الاستشارية الشعبية لإندونيسـيا، الـذي رحـب بـه المجلـس في ٢٥ تشـرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، مـا زالـت حالـة اللاجئـين في تيمـور الغربية تبعث على القلق.

وأود أن أختتم كلمتي بالرجوع إلى الفقرة الأخـيرة من المقال الذي اقتبست منه ثلاث أو أربع مرات: ”عقب ويلات الماضي، فإن مطلـب تيمـور الشـرقية المشـروع هـو الحصول على التزام دولي بتقديم مساعدة ملموسة، واستجابة سريعة واحترام لتطلعاتها نحو تقرير المصير“.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل هولندا على الكلمات الرقيقة الموجهة إلي، بل في الواقع إلى مبدأ الشفافية في أعمال مجلس الأمن.

السيد الجراندي (تونـس) (تكلـم بالفرنسـية): أود قبل كل شيء أن أشكر السيد العنابي على عرضه الشامل.

ويبـدو مـن الواضـح، أنـه علـى الرغـم مـن الصعوبـات المتبقيـة، فـإن الوضـع الأمـني قـد أصبـح أكـثر اسـتقرارا بوجـه عـام، وعلـى الأخـص بانخفـاض نشـاط الميليشـيات. ونـود أن نبرز حسن النية الذي أيدته الحكومة الإندونيسية في تعاونها مع الأمم المتحدة، والمساعدات التي توفرهـا مـن أجـل عـودة اللاجئين نتيجة لتوقيعها على مذكرة التفاهم المتعلقة بعودة اللاجئين ومسائل الأمن على الحدود.

إن مساعدة المجتمع الدولي في هذا المجال هامة للغاية. وهي مفيدة أيضا في مجال الإعمار وإيجاد بيئة اقتصادية مواتية لاستعادة الحالة الطبيعية. ونحن نهنئ إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية على المبادرات التي اضطلعت بها في مختلف المجالات من خلال خبرة السيد فييرا دي ميللو، ولا سيما في إيجاد بيئة مواتية للاستثمار وإنشاء المشروعات الصغيرة من أجل توليد فرص العمل.

والواقع إن العملية السياسية بأسرها في تيمور الشرقية تعتمد على صلابة المؤسسات المالية. وفي هذا الصدد، نرى أنه يتعين الإسراع في دفع الأموال من جانب الأمم المتحدة والبنك الدولي في ضوء أهمية التمويل في الحيلولة دون تصاعد التوتر الاجتماعي. ونرى ضرورة إيلاء اهتمام خاص لهذا الجانب.

الرئيس (تكلم بالانكليزية):سوف أمتنع عن الإدلاء ببيان بصفتي الوطنية، نظرا لأن المتكلمين السابقين قد سجلوا باستفاضة وعلى نحو فعال جميع النقاط التي كان يمكنني إبرازها باسم كندا.

ولذلك، يسرني أن أعطي الكلمة للسيد العنابي حتى يرد على الأسئلة والتعليقات التي طرحت عليه.

السيد العنابي (تكلم بالانكليزية): نظرا لتأخر الوقت فسوف أتوخى الإيجاز.

يسعدني بالطبع أن أنقل إلى الممثل الخاص الإعراب عن التقدير لعمله الذي رددت صداه هذه القاعة، فضلا عن المشاغل التي ذكرها بعض أعضاء المجلس حيال استمرار أنشطة الميليشيات والحالة في مخيمات اللاجئين في تيمور الغربية.

أما بالنسبة للمدفوعات التي أشار إليها بعض أعضاء المجلس، فإننا نشارك في المشاغل المعرب عنها إزاء بطء إيقاع هذه المدفوعات والعقبات البيروقراطية التي يتعين تخطيطها في هذه العملية. وهذا الإعراب عن القلق يساعد في الواقع من يسعى منا إلى التغلب على بعض هذه المشاكل وحلها بأسرع ما تتيحه نظمنا ولوائحنا.

وقد تلقى صندوق الأمم المتحدة الاستئماني حتى الآن ٢٤ مليون دولار، خصص منها ١٤ مليون دولار وأذن بانفاقها. وسنواصل العمل بنشاط مع البعثة في الميدان ومع البنك الدولي للإسراع في دفع الأموال في الميدان. وأنا أفهم أن هناك طلبات تتعلق بالنفقات التي ستقطتع من الصندوق الاستئماني بشأن مشاريع خاصة بنفقات رأسمالية مطروحة الآن للمناقصات، وأن زهاء ٤ ملايين دولار ستنفق على مدى الأسابيع الثلاثة المقبلة؛ وأن هناك دعوة إلى تقديم عروض بمناقصات لمبالغ أخرى تتراوح من ٧ إلى ٨ ملايين دولار من أجل إعادة التأهيل ستخصص إلى ٢١ مبنى في تيمور الشرقية لاستخدامها من قبل الشرطة والإدارة، حيث أن هذه المباني تحتاج إلى إصلاحات وتجديدات. وبطبيعة الحال سيتم الاستمرار في دفع مرتبات الموظفين المدنيين – وعددهم آخذ في الازدياد.

وفي هذا الصدد أود أيضا أن أضيف أن المراقب المالي قد أذن بقروض من الصندوق الاستئماني من أجل تنفيذ مشاريع البنك الدولي، رهنا باستكمال البنك الدولي لإجراءاته المتعلقة بدفع أموال من الصندوق الاستئماني الخاص به. وستستمر هذه الجهود وسيبقى المجلس على علم بها.

أما فيما يتعلق بالمعاشات التقاعدية فهذه مسألة يجري بحثها حاليا على أساس مستمر مع حكومة إندونيسيا التي وافقت حتى الآن على دفع المعاشات التقاعدية للموظفين المدنيين السابقين إلى حين موعد الاستقلال. وبطبيعة الحال، فإن ما نود الحصول عليه هو الموافقة على دفع المعاشات التقاعدية بعد الاستقلال والحصول على موافقة لدفع

المعاشات التقاعدية على أساس كل بنسبته فيما يتعلق بالموظفين المدنيين السابقين الذين عملوا في الإدارة السابقة في تيمور الشرقية، إذ أن ذلك من شأنه بالطبع أن يشجعهم على العودة. وسيكون البعض من هؤلاء الموظفين المدنيين السابقين مصدر مساعدة كبيرة. وستستمر هذه المناقشات، ومرة أخرى سنبقي المجلس على إطلاع في هذا الصدد.

وفيما يتصل بثغرة تيمور، فلعل أعضاء المجلس يتذكرون إن إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية قد وقعت مع استراليا في شباط/فبراير الماضي على مذكرة تفاهم تمد نطاق شروط معاهدة ثغرة تيمور بين استراليا وإندونيسيا لتشمل فترة الانتقال بطولها. وقد أعلن المجلس الوطني للمقاومة التيمورية أنه لا يستطيع الاستمرار في قبول شروط معاهدة ثغرة تيمور القديمة بعد الاستقلال وهناك مفاوضات جارية مع استراليا بشأن النظام الذي سيحكم نفط بحر تيمور ومستودعات الغاز بعد الاستقلال بالتعاون الوثيق مع المجلس الوطني للمقاومة التيمورية والمجلس الاستشاري الوطني وإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية.

وعقدت الجولة الأولى من هذه المناقشات في آذار/مارس، أي الشهر الماضي، ونتوقع عقد جولة ثانية من المناقشات في أيار/مايو أو حزيران/يونيه. وهذه المفاوضات تسير حتى الآن بطريقة بناءة، ويحدونا الأمل في أن تفضي إلى إبرام اتفاق يكون متسقا مع القانون الدولي القائم بشأن تسوية القضايا المتعلقة بالحدود البحرية.

وأعتقد، سيدي الرئيس، أنني سأتوقف هنا عن الكلام. وهذا يغطي معظم الأسئلة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعتقد ذلك، السيد العنابي، وأشكركم جزيل الشكر على التوضيحات والإجابات التي قدمتموها للتو.

لا يوجد متكلمون آخرون على قائمتي. وبهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٣٠.
